

بيروت في ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٦

## الهيئات الاقتصادية تكرس القصار رئيساً لها

### الهيئات تبدى قلقها من استمرار الخلافات السياسية وتعارض الزيادات

### الضرورية وتطلب فتح ملفات الفساد

كرست هيئات الاقتصادية استمرار السيد عدنان القصار في رئاسته لها.

تكريس استمرار رئاسة القصار للهيئات الاقتصادية جاء خلال اجتماع عقدهته هيئات ظهر اليوم في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان برئاسة القصار بحث خلاله الاوضاع الاقتصادية من مختلف جوانبها وسبل الخروج من المأزق السياسي والمعالجات المطلوبة للمرحلة المقبلة.

حضر الاجتماع كل من رئيس غرفة بيروت غازي قريطم ونائبه محمد لمع، رئيس غرفة صيدا محمد الزعترى، رئيس غرفة طرابلس عبد الله غندور، رئيس غرفة زحلة ادمون جريصاتي، رئيس جمعية المصارف فرانسوا باسيل، والامين العام للجمعية مكرم صادر، رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود، رئيس جمعية تجار بيروت نديم عاصي، رئيس نقابة المقاولين فؤاد الخازن، رئيس نقابة الفنادق بيار اشقر، رئيس الندوة الاقتصادية وجيه البزري، رئيس تجمع رجال الاعمال اللبنانيين ارمان فارس، رئيس جمعية شركات الضمان ابراهام ماتوسيان ، رئيس مجلس الاقتصاديين اللبنانيين سمير رحال، امين عام غرفة التجارة الدولية كارلا سعادة، ومدير عام غرفة بيروت وليد نجا.

بعد التداول في الاوضاع من مختلف جوانبها اصدرت هيئات البيان التالي:

إن الهيئات الإقتصادية إنطلاقاً من وعيها التام لخطورة الظروف الراهنة ولواقع الإقتصاد الوطني والإختناقات التي يعاني منها ، وثقتها التامة بقدرات وإمكانات الإقتصاد اللبناني الكامنة ، وأملها بالفرصة المتاحة لإقامة توافق سياسي - إقتصادي ، تؤكد على الأمور التالية :

١- إن الهيئات الإقتصادية تبدي قلقها من استمرار الخلافات السياسية الحادة في البلاد ، الأمر الذي يتسبب بسجالات حادة تؤثر في المناخات العامة في البلاد وال العلاقات بين مكونات لبنان الإجتماعية والروحية والشعبية . كما أن الخلافات السياسية تلك لا بد لها في حال استمرت أن تتعكس سلباً على الجهود ، أية جهود لإعادة إطلاق العجلة الإقتصادية بعد المرحلة الصعبة التي تميز بها العام ٢٠٠٥ . والهيئات الإقتصادية إذ تعيد التأكيد على أهمية وحيوية الحياة الديموقراطية في البلاد وقدسيتها ، وحق الإختلاف تحت سقف القانون ، تهيب بالجميع مسؤولين في الحكم وخارجه بالتحلي بالإعتدال و الإنتماه الى أن مصير لبنان و مستقبل أبنائه هو أمانة في عنق الجميع بلا استثناء . من هنا المطلوب مساهمة الجميع في خلق مناخات مؤاتية لعقد مؤتمر بيروت - ١ الذي يعول عليه اللبنانيون آمالاً كباراً في عملية التعافي الإقتصادي ، الأمر الذي يصعب تحقيقه في ظل تفاقم التشنجات التي يمكن تداركها من قبل الجميع .

عليها .

٢ - إن الهيئات ستقوم إنطلاقاً بما تمليه مسؤولياتها الوطنية بتحرك سريع يشمل كل القيادات السياسية لوضعها في أجواء الخطورة التي تعاني منها الأوضاع الإقتصادية والتي يزيدها الخطاب السياسي المتشنج صعوبة .

البُشَرِّ

٣ - تنتهز ~~الهيئات الإقتصادية~~ هذه المناسبة لتذكر مختلف القوى السياسية في البلاد بضرورة التوافق في أسرع ما يمكن على استئناف عمل السلطة التنفيذية بكمال مكوناتها حرصاً على مصلحة الوطن العليا وعلى مصالح المواطنين القلقين على مصيرهم ولقمة عيشهم . فثمة مسؤولية تاريخية جسيمة سوف تترتب على أصحاب القرار السياسي من أي تأخر إضافي في إعداد برنامج إصلاحي شامل ومتكملاً تمهدأً لعقد مؤتمر بيروت - ١ الذي يعول عليه اللبنانيون للخروج من النفق الاجتماعي - الإقتصادي القائم الذي لا يزالون فيه منذ سنوات طويلة . ومن المتفق عليه أن الأولوية في هذا البرنامج الإصلاحي ينبغي أن تعطى لتأمين استقلالية القضاء ، وترشيق حجم القطاع العام ، وترشيد الإنفاق ، وخصخصة إدارة بعض المرافق ذات المنفعة العامة ، وتوسيع قاعدة التكاليف الضريبية ، ومعالجة معضلة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ضمن رؤية تغييرية شاملة للتقديمات الاجتماعية في لبنان .

٤ - تؤكد الهيئات معارضتها لأية زيادة في النسب الضريبية وترى أن مثل هذه الزيادات سوف تؤدي إلى تفاقم الركود الإقتصادي ، والى تقويض قدرة مؤسسات الأعمال على خلق فرص عمل جديدة أو حتى المحافظة على فرص العمل المتوفرة . ناهيك على أن زيادة هذه النسب الضريبية سيكون لها وقوعها الضاغط على مداخيل الأسر مما سيؤدي إلى تراجع قدراتهم الإستهلاكية مع ما سيولد ذلك من ضغوط على الأمان الاجتماعي .

٥- ترى الجهات أن الإصلاح المالي المرتقب لا بد من أن يطلق من موازنة العام ٢٠٠٦ ، التي يجب أن تلحظ تخفيضاً مؤثراً في الإنفاق العام وخصوصاً الشق الإداري منه ، وأن يأتي هذا التخفيض في سياق تحطيط متوسط إلى طويل الأجل ، بحيث تكون هذه الموازنة خطوة أولى في اتجاه تخفيض حجم القطاع العام بصورة خاصة ، وفي سبيل إعادة التوازن إلى المالية العامة بصورة أشمل .

٦- ترى الجهات أن الإصلاح الإداري الشامل هو المدخل لتخفيض كلفة تعاطي قطاع الأعمال مع الإدارة العامة ، مما يستوجب معالجة الهراء على مستوى الدولة وتقليل حجم القطاع العام والقضاء على الفساد وضعف الإنتاجية ، إضافة إلى حماية الإدارة وتحصينها من التدخل السياسي ، وذلك توصلاً إلى الإدارة الاقتصادية الجيدة .

٧- إن تقليل حجم القطاع العام لا بد أن يلحظ التخفيض الجذري لما تخصصه الموازنة العامة للرواتب والأجور والمصاريف الإدارية وللملحقات والبدلات على أشكالها . بالإضافة إلى خفض التحويلات والمساهمات والمساعدات للقطاع العام ، وإلغاء العديد من المجالس والصناديق وإعادة النظر بهيكليته ومهام المجالس الأخرى ، وكذلك وضع تصور لمعالجة جذرية وجريئة لوضع الكهرباء ، ومعالجة وضع الضمان بتوحيد الجهات الضامنة وخفض الفاتورة الإستهفائية بعيداً عن إلزام الضرائب والضرر على قبر وقف النزف على الماء الذي يعني منه الله رفع المرضي للهداية والفتح .

٨- تعتبر الجهات أن السياسة الاقتصادية العامة بشقيها المالي والنقدية ، كما السياسات القطاعية والقوانين والإجراءات الداعمة لها ، لا بد أن تتroxى النمو الاقتصادي هدفاً استراتيجياً لها ، وبما

يطال القطاعات الإنتاجية كافة والقطاعات التصديرية منها خاصة . وفي هذا السياق ، لا بد من تنسيق السياسة الإقتصادية العامة مع القطاع الخاص . كما أن تقييمها يجب أن يتم بمعايير ما تحققه من نمو وبمعايير ما تزيل من عوائق أمام النمو .

٩- إن الهيئات الإقتصادية تؤكد على أهمية وضع إطار زمني محدد لتنفيذ هذه الخطة ، وعلى أن يصار إلى وضع آليات التنفيذ وآليات الرقابة لها ، وبمشاركة فاعلة من قبل القطاع الخاص وفي كافة المراحل .

١٠- إنطلاقاً من الجدل الذي قام مؤخراً حول موضوع الكسارات في لبنان ، ترى الهيئات أن هذا الموضوع يجب أن يكون منطقاً لفتح كل ملفات استغلال العديد من المرافق العامة بطرق غير شرعية في سبيل استرداد حقوق هذه المرافق وتحصيل تعويضات مالية مستحقة لخزينة الدولة لدى الجهات التي استفادت من هذا الاستغلال غير المشروع .

والقطاع الخاص اللبناني ، كما دائماً جاهز للمساهمة مع الحكومة اللبنانية من أجل تطوير الخطة الإقتصادية المرجوة ، و توفير ما أمكن من أسباب حسن تنفيذها وتحقيقها لأهدافها المنشودة إقتصادياً وإجتماعياً .